



محاولات الإدارة الاستعمارية الفرنسية توطين الجالية الصينية بالجزائر

على ضوء وثائق من الأرشيف الفرنسي لسنة 1878

The attempts of the French colonial administration to settle the Chinese community in Algeria in light of the documents from the French archive of 1878

عليّ بشير بلمهدي

جامعة معسكر، الجزائر

مخبر البحوث الاجتماعية والتاريخية،

Belmehdi Ali Bachir

ali.bachirbelmahdi@univ-mascara.dz

محمد سليمانى (*)

جامعة معسكر، الجزائر

مخبر البحوث الاجتماعية والتاريخية،

Slimani Mohamed

mohamed.slimani@univ-mascara.dz

تاريخ النشر: 2022/12/31

تاريخ القبول: 2020/07/10

تاريخ الإيداع: 2020/06/04

الملخص:

يتمحور مقالنا هذا حول محاولة الإدارة الفرنسية -الجمهورية الفرنسية الثالثة (1870-1940)-، توطين الجالية الصينية بالجزائر كمشروع بديل لتعمير الجزائر في ظل عزوف العنصر الفرنسي والأوروبي عن القدوم إليها، وال فشل في جلب الزوج الأفارقة. وهذا استنادا على بعض وثائق السلسلة الأرشيفية «série L» بالأرشيف الفرنسي لما وراء البحار بأكس، والغاية من الدراسة هي إبراز العلاقة بين الجزائر والصين في مجال العمالة خلال الفترة الاستعمارية، والتي لا تزال قائمة في جزائر اليوم، التي تعتمد في مشاريعها على الجنس الأصفر. ويعد مشروع شيفريلو (Chevrillon) سنة 1878 أهم عرض فرنسي لتوطين الصينيين بالجزائر

(*) المؤلف المرسل: محمد سليمانى: mohamed.slimani@univ-mascara.dz



تم تقديمه للحاكم العام شانزي أنتوان أوجين الفريد (Chanzy Antoine Eugene 1823-1883)(Alfred)، والذي حوّله للمناقشة على مستوى المصالح الفرنسية المختصة في ذلك، حتى لا يصدر حكما ارتجاليا في هذه القضية دون استشارتهم. وتولدت ردود فعل متباينة حول العرض في أوساط هذه المؤسسات، والصحافة، والمستوطنين، وفي النهاية تم قبول الهجرة الصينية نحو الجزائر، شرط أن لا تمنح الإدارة الفرنسية أي امتياز لشركة شيفريلو. جانب صناعة السلاح وتحضير البارود، وجانب آخر يتمثل في صناعة السفن، وتكمن الأهداف المتوخاة من هذا البحث في الكشف عن الدور الحقيقي الذي لعبه المهاجرون الأندلسيون في تنشيط الحركة الصناعية على مستوى البحرية الجزائرية خلال العهد العثماني.

الكلمات الدالة:

الجالية الصينية، مشروع شيفريلو، الجزائر، الجمهورية الفرنسية الثالثة، الاستيطان.

Abstract:

Our article focuses on the attempt by the French administration - the French Third Republic (1870-1940) - to settle the Chinese community in Algeria as an alternative project for the reconstruction of Algeria in light of the reluctance of the French and European elements to come to it, and the failure to bring African blacks. This is based on some documents from the archive series «série L» in the French Overseas Archives Aix, and the aim of the study is to highlight the relationship between Algeria and China in the field of employment during the colonial period, which still exists in Algeria today, which depends in its projects on the yellow race. The Chevrillon project in 1878 was the most important French offer of settlement for Chinese in Algeria, presented to the Governor-General of Chanzi Antoine Alfred (1823-1883), who had made it for discussion at the level of competent French interests, so that he would not issue an ad hoc judgment on the issue without consulting them. Different reactions were generated by the offer among these institutions, the press, and the settlers, and eventually the Chinese immigration toward Algeria was accepted, provided that the French administration does not grant any concession to Chevrillon.

Key Words:

Chinese community; Settlement; Chevrillon Project; Algeria; The Third French Republic.



عملت السلطات الفرنسية منذ احتلالها للجزائر على ترسيخ وجودها بهذه الأرض، فرأت أن أنجع وسيلة لذلك هي الاستيطان، خاصة بعدما أصبحت الجزائر أرضا فرنسية يفصل بينها البحر المتوسط، وعليه قامت بتشجيع الهجرة الفرنسية نحو المستعمرة، لكن عزوف الفرنسيين عن القدوم إلى الجزائر حتم على فرنسا التوجه نحو العناصر الأوروبية، حتى تجد فيها البديل الذي يعوضها عن مواطنيها، إلا أن الأوروبيين هم أيضا كانوا مقيدون بظروف مختلفة تعيشها بلدانهم.

ونظرا للتراجع الملحوظ الذي شهدته الهجرة الأوروبية صوب الجزائر فترة الحكم العسكري عموما، وعهد الإمبراطورية الثانية بالأخص، أين سميت هذه المرحلة بالاستيطان الكسول. فكرت فرنسا في استقدام الزنوج من إفريقيا والولايات المتحدة الأمريكية، قبل أن تتراجع عن الفكرة بسبب تكلفتهم الباهظة، وهذا بعدما تلقت عروضاً مختلفة من وكلاء شركات الهجرة الفرنسية بالمناطق الآسيوية، وخاصة من الصين من أجل تجنيد القوى العاملة من هذا البلد لتعمير الجزائر، ولعل الأبرز من بين هذه المقترحات هو مشروع السيد شيفريلو، الذي كان محل نقاش في تلك الفترة. من هذا المنطلق ما هي المشاريع الاستيطانية المتعلقة بالجالية الصينية التي لجأت إليها فرنسا لتعويض تراجع الهجرة الفرنسية والأوروبية إلى الجزائر قبل مشروع شيفريلو؟ وما محتوى مشروع شيفريلو؟ وما هي أهم مواقف الفئات الفاعلة الفرنسية في المستعمرة منه آنذاك؟ وعليه سنحاول من خلال هذا المقال تسليط الضوء على العلاقة بين الجزائر والصين في ميدان العمل والعمالة، وهذا هو المعروف في الجزائر اليوم، أين تكثر اليد العاملة الصينية في مختلف المشاريع الكبرى للدولة الجزائرية، وما هذا إلا استمرار لتلك العلاقة التي ربطت الصينيين بأرض الجزائر خلال الحقبة الاستعمارية، وهو ما سنبرزه في دراستنا هذه، وهذا عندما فكرت السلطات الفرنسية في الاستئجار بهذه العمالة لتحل محل العمالة الأوروبية والفرنسية في توطين الجزائر، وبذلك نتعرف على أهم مشروع سعى لاستقطاب الجنس الأصفر- الذي صُوِّبَت كل أنظار العالم إليه اليوم بسبب فيروس كورونا كوفيد 19- إلى مستعمرة الجزائر، وهذا عبر محطات رئيسية في البحث:

أولا: محاولات استقدام الجالية الصينية إلى الجزائر قبل سنة 1878.

ثانيا: مشروع شيفريلو لتوطين اليد العاملة الصينية.

ثالثا: المواقف المختلفة من مشروع شيفريلو.

2. محاولات استقدام الجالية الصينية إلى الجزائر قبل سنة 1878:



احتاجت فرنسا لتجسيد مشروعها الاستيطاني بالجزائر على سيول بشرية جارية قادمة من فرنسا ومختلف الدول الأوروبية، منحها فرصة الحصول على امتيازات كبرى لربطها بهذا البلد، الذي يعتبر موطنها الجديد، كل هذا من أجل إنجاح مشروعها القائم على بث عناصر أجنبية دخيلة على المجتمع الجزائري، لتجعل منها وحدة اجتماعية متجانسة، تحل محل الأهالي.¹

وفي ظل تراجع عدد هؤلاء المهاجرين الفرنسيين الذين كانوا يصلون إلى الجزائر بأعداد كبيرة، ونظرا لتحكم ظروف مختلفة كانت خارجة عن سيطرة فرنسا في استقدام العناصر الأوروبية،² أصبح رأس المال وحده غير كاف في المستعمرة لتحقيق الاستيطان، وحتى لا تبقى الجزائر في دوامة من التضحيات راح فيها الجيل الأول لرواد الاستيطان من الأوروبيين، الذين واجهوا الموت بعدما كرسوا أنفسهم لأعمال الصرف الصحي في الجزائر كتجفيف المستنقعات وغيرها³، فكان من الضروري جلب يد عاملة جديدة خاصة من المناطق الحارة، ومهما كان لون بشرتها، مثل الزوج، أو الهندوس، أو الصينيين.⁴

فكرت فرنسا في خطة جديدة بديلة تعود حيثياتها لقرابة النصف قرن، تتمثل في استقدام الزوج الأحرار من الولايات المتحدة الأمريكية بتكاليف أقل من تلك التي يحصل عليها الأوروبيون، ويد عاملة ممتازة، وهذا على ضوء الاقتراح السابق الذي عرض من طرف الرئيس جيمس مونرو (James Monroe) (1817-1825)، وعند إحياء هذا العرض من قبل الحكومة الفرنسية لم يعارضه الرئيس أندرو جونسون (Johnson Andrew) (1865-1869)، بما أنه لا يضر بقوانين البلد، ولا يتعارض مع مبادئ وقوانين الجهاد الدولية، فلم ير مانعا من خروج الزوج بشكل جماعي أو فردي نحو المستعمرات الفرنسية.⁵

كما تواصلت حكومة باريس مع ملك الداهومي (البنين حاليا)، حول إمكانية استقدام نحو 200 ألف إفريقي إلى الجزائر، وبعد موافقة الملك على المشروع، تخلت السلطات الفرنسية عنه، وفي النهاية تراجعت فرنسا عن كلا المشروعين بسبب تكلفة النقل المرتفعة.

حاولت فرنسا في عهد الجمهورية الفرنسية الثالثة - بعدما غيرت من سياستها خلافا للأنظمة السابقة- وجهتها هذه المرة نحو الجنس الأصفر بشرق آسيا، وبالضبط إلى الصين لعلها تجد بها عمالة جيدة، وبأقل ثمن، فكلفت الحكومة الفرنسية مندوبي الهجرة، وممثليها الدبلوماسيين بالصين لدراسة إمكانية استقطاب يد عاملة من هذا البلد، فتحمس هؤلاء



للفكرة، بعدما تسابقوا في تقديم مشاريعهم على طاولة الحكام العامين للجزائر، يمدحون من خلالها الإمكانيات العمالية لهذا الجنس.

وأول مشروع قدم في فترة الجمهورية الثالثة هو ذلك الذي وجدناه في مراسلة بعث بها وزير الخارجية الفرنسي إلى زميله وزير الداخلية بتاريخ 15 أوت 1871، أبلغه فيها أن القنصل الفرنسي في مقاطعة توش وان الصينية، السيد سانيو (Sinion) قد عرض عليه فكرة لاستقدام عائلات صينية بأكملها للعمل في الجزائر، وهو نفس العرض الذي اقترحه القنصل الفرنسي السابق في مقاطعة هان كيون السيد دبري (Dabry) سنة 1863 على مسؤوليه، وفي نهاية الرسالة أعلمه بأنه يرى أن الأمر صعب في ظل ظروف العمل الراهنة ووضعية الملكية. كما تشير رسالة أخرى موقعة من طرف وزير الداخلية الفرنسي إلى الحاكم العام بالجزائر شانزي بتاريخ 28 جوان 1877، إلى المهمة الرسمية التي كلف بها- العائد من الصين- الضابط الفرنسي شودلين (Schoedelin) من طرف الإمبراطورية الثانية من أجل دراسة إمكانية جلب مهاجرين صينيين إلى الجزائر.⁶

وبهذا نرى أن المشاريع التي تقدم بها المندوبون، والممثلون الدبلوماسيون لجلب الصينيين إلى المستعمرة في عهد الجمهورية الثالثة قبل سنة 1878 هم عرضان حسبا وجدنا، أما عن اعتقادنا، فإن أهم مقترح وضع في يد السلطات الفرنسية، وكان موضوعا للنقاش في المجالس والجمعيات الفرنسية بالجزائر، هو العرض الثالث والمتمثل في مشروع شيفريلو. 3. مشروع شيفريلو لتوطين اليد العاملة الصينية:

بعث السيد شيفريلو مندوب إحدى شركات الهجرة الفرنسية بالصين رسالة إلى الحاكم العام شانزي، بتاريخ 03 أفريل 1878، يقترح ويطلب منه فيها الموافقة على مشروع لاستقدام مجموعة من العمال الصينيين إلى الجزائر، وشرح له في هذه المراسلة تفاصيل هذا العرض؛ حيث أبرز فيها صفات ومميزات اليد العاملة لهذا البلد، والتي رأى أنها ستساعد في إنجاح الاستيطان الفرنسي بالجزائر، والشروط اللازمة لتطبيق هذا المشروع بنجاح في المستعمرة، مع رسمه الخطوط العريضة لعمل الشركة.

تولدت هذه الفكرة لدى المندوب شيفريلو بعد عدة رحلات إلى الصين، وإقامته لفترة طويلة ببلدان الشرق الأقصى (كوشين تشاينا-كوتشينشينا-⁷، الفلبين... إلخ)، والتي تستخدم هي الأخرى العمالة الصينية، خاصة في عملية تطهير واستصلاح الأراضي. ويعتقد شيفريلو أن إدخال العنصر الصيني إلى الجزائر سيكون مصدرا ثمينا للمستعمرة نظرا للخدمات الكبيرة التي



يقدمها هؤلاء للاستعمار، خاصة في ظل تراجع وانحيار العنصر الأوروبي، ما تسبب في النقص الفادح لليد العاملة بالجزائر.

رُسخت في ذهن الوكيل شيفريلو هذه الفكرة بعد زيارة له إلى الجزائر أين اطلع على وضعها العام، ورأى ما مدى فائدة الدعم البشري الصيني للمستعمرة، كما التقى خلال زيارته مع العديد من مسؤولي المجالس المنتخبة لكل من عمالي قسنطينة ووهران، وكبار رؤساء الشركات الصناعية، والمستوطنين، أين عرض عليهم خطته التي لقيت إجماعا شبه كلي لديهم تقريبا، لكن بتحفظ من البعض⁸.

ووجدنا كبار الملاك بسهل الهبرة، والذين يمتلكون 24 ألف هكتار من الأراضي المروية، قد استحسنوا الفكرة، وكانوا من المرشحين للمشروع، بعدما طلب هؤلاء من الشركة إرسال أربعة آلاف صيني للعمل بأراضيهم⁹. والسبب في وجود طلبات من هذا النوع حسب رأي المندوب؛ هو أن معظم مشاريع الأشغال العامة الكبرى بالمستعمرة، لا تزال تحت رحمة جيش بشري من مختلف الأعراق، غير متجانسة يتشكل من الأسبان، والايطاليين، والمالطيين الذين لا يمكن الاعتماد عليهم بشكل منتظم للقيام بهذه الأشغال، بالإضافة إلى ذلك فهم يشكلون تهديدا كبيرا على عملية الاندماج التي تسعى الحكومة العامة الفرنسية تحقيقها بالمستعمرة.

في المقابل يرى أن العامل الصيني لا يملك الصفات المعيبة التي لدى بعض العمال الأوروبيين المتواجدين خلال هذه الفترة بالجزائر، فالصيني يغادر بلده نحو المهجر دون اصطحاب عائلته، حيث يبقى فترة محددة قبل أن يعود إلى وطنه الأم بسبب الشوق والحنين، في حين أن العامل الأوروبي يهاجر برفقة عائلته وفي ذهنه فكرة الاستقرار وعدم الرجوع إلى موطنه الأصلي، زيادة على ذلك فإن القوى العمالية الصينية تساهم في تنظيم الأجور في جميع النقاط التي يتركز فيها المستوطنون الأوروبيين، ويسرعون من وتيرة العمل في الاستثمارات التي تحتاج للقوى العاملة، لتأمين مستقبل المستعمرة، ورغم هذا تبقى العمالة الصينية غير كافية لحماية الجزائر من العمالة الأوروبية الغير منتظمة.

أضف إلى ذلك، فإن دور الصينيين محدد جدا في هذا المشروع، بحيث أن العمال الصينيين يدخرون أموالا قليلة مقابل الأعمال التي يقدمونها، ليأخذوها معهم عند العودة إلى موطنهم، وهي نسبة ضئيلة من الأموال التي تخرج من الجزائر، وعلى النقيض منهم، نرى المهاجرين المالطيين، الأسبان، والايطاليين وآخرين غيرهم يقومون بنفس الشيء، لكنهم لا يقدمون نفس الخدمات التي يقدمها العامل الصيني.



أما المشروع فيتمثل في تكوين شركة للهجرة تقدم كل ما لديها لفرض نفسها لإنجاح هذا العرض في الجزائر، وهذا عن طريق عملية الانتقاء الحكيمة للعمال الصينيين، والعمل على نقلهم إلى الجزائر بطريقة سريعة، كما يجب عليها أن تراعي في اختيارها على السيرة الذاتية لهؤلاء العمال من حيث السلوك والأخلاق.

تتكون هذه الشركة من وكالتين، واحدة موجودة بالصين مكلفة بالتجنيد، والأخرى بالجزائر مهمتها استقبال العمال وتوظيفهم، توضع تحت تصرف السلطة الفرنسية، كما ستقوم الحكومة الصينية بتعيين قنصل لها بالجزائر يشرف ويكمل وجود عملية الهجرة، على أن لا يتم جلب المهاجرين إلا حسب حاجيات ومتطلبات المستوطنين بالمستعمرة. وفي حال قدوم عمال عاجزين عن العمل أو غير منضبطين يتم إعادتهم إلى الوكالة المتواجدة بالجزائر، وهي المسؤولة عن ترحيلهم من جديد صوب وطنهم. وعن الاعتراضات القوية التي سجلت ضد المشروع، والتساؤلات العديدة التي طرحت حول قضية إدخال العمال الصينيين للعمل لدى المستوطنين الذين يحتاجون خدماتهم فقط لأيام معدودة؟ فكانت إجابته بسيطة.

إذ رد عليهم بأن الشركة لا تدعي حل المشكلة دفعة واحدة، وأعلمه أن أغلب المستثمرات والمزارع الكبرى بالجزائر، تفتقر إلى اليد العاملة، وبهذا ستغطي العمالة الصينية هذا العجز، وعلى هذا الأساس سيكون تدفق الهجرة الصينية نحو المستعمرة منتظما، حتى تحقق التوازن بين اليد العاملة القديمة الموجودة سابقا بالجزائر وبين اليد العاملة الجديدة القادمة من الصين، وفي الأخير نصح شيفريلو السلطات الفرنسية بتوجيه المهاجرين الصينيين أيضا لخدمة الملكيات الصغيرة، لأن شركته بإمكانها الحصول على عدد غير محدود من العمال في غضون أربعين يوما.

ولكي تظهر الخدمات الجلية التي يقدمها المهاجرون الصينيون منذ البداية، وتكون التجربة ناجحة اشترط الوكيل على الحكومة الفرنسية حماية هذا الامتياز المؤقت المقدم للشركة من كل منافسة من قبل شركات الهجرة الأخرى الناشطة آنذاك، مدته خمس سنوات. مع إمكانية تمديد الفترة إذا نجحت التجربة، مع العلم أن هذه المدة في وجهة نظره عادلة، لأنها ستسمح للشركة بالحصول على فترة زمنية طويلة كافية لتعويض خسائرها، كما أنها ستقوم بعرقلة كل المحاولات الرامية لمنافستها. وبالنظر إلى صيغة المشروع ومدته المحدودة رأى المندوب أنه لن يشكل خطرا على المستعمرة.



في نهاية المراسلة طلب وكيل شركة الهجرة السيد شيفريلو رسميا من الحاكم العام شانزي أن يسمح له بتجربة مشروعه، نظرا للمساعدة التي ستقدمها العمالة الصينية للجزائر، ووعده بأن الشركة لن تؤيد في أي حال من الأحوال التثبيت النهائي للعمال الصينيين بالجزائر كمستوطنين دائمين، بل مهمتها هي تسهيل دخولهم إلى الأراضي الجزائرية التي تسجل عجزا في القوى العاملة، إلى غاية أن تصبح هجرة العناصر الأوروبية قوية وتفي بالغرض، حينها يمكن الاستغناء عن العنصر الصيني¹⁰.

وبعد اطلاع الحاكم العام شانزي على مراسلة شيفريلو، لم يشأ اتخاذ أي قرار بشأن هذه المسألة قبل استشارة السلطات العليا بالمستعمرة، وهذا لسببين، الأول: هو أن البلدان التي استشهد بها شيفريلو (كوشين تشاينا والفلبين وغيرها) تعيش ظروفًا اقتصادية أفضل، والآخر يكمن في عرقلة توطين الجاليات الأوروبية بالجزائر، والتي هي مهمة لاستكمال المشروع الاستيطاني الفرنسي.

بعدها قام الحاكم العام بتحويل رسالة مندوب الهجرة إلى الواليين العامين لعمالي وهران وقسنطينة من أجل تقديم هذا المشروع إلى المجالس العامة، وإلى الجمعيات واللجان الزراعية، للنظر في القضية، وإبداء رأيهم في هذا المشروع على أن ترسل إليه محاضر ومداولات اجتماعاتهم¹¹.

4. المواقف المختلفة من مشروع شيفريلو:

أصبحت قضية استقدام العمال الصينيين إلى الجزائر موضوعا للمناقشة في المجالس المنتخبة، واللجان والجمعيات الزراعية، والصحافة، فانقسمت الآراء والمواقف حول مشروع المندوب شيفريلو، والذي أثار جدلا واسعا بين كبار رؤساء الشركات الصناعية، الملاك الزراعيين، مستخدمي الإدارة، وبين الملاك الصغار، والحرفيين البسطاء¹².

1.4. المجلس العام لعمالة قسنطينة:

عقد المجلس العام لعمالة قسنطينة في دورته العادية لشهر أفريل من عام 1878 عدة جلسات، خصصت الجلسة الثالثة لهذه الدورة لدراسة ومناقشة مشروع وكيل شركة الهجرة الفرنسية بالصين، السيد شيفريلو، والتي جرت فعاليتها يوم الجمعة 12 من نفس الشهر. افتتحت الجلسة على الساعة الثانية بعد الزوال برئاسة السيد بوفري (Poivre)، والسيد ديلمار (Delmarès) كاتبا، وحضر الاجتماع شخصيات مهمة في العمالة، الوالي العام، وعقيد الهندسة العسكرية، و24 عضوا بالمجلس بالإضافة لرئيس الجلسة والكاظم بصفتهما



أعضاء كذلك، مع تسجيل غياب أربعة أعضاء بمبرر، من بينهم المكي بن باديس (جد الشيخ عبد الحميد بن باديس)¹³.

أعلن السيد مانغيافاتشي (Mangiavacchi) - عضو بالمجلس- أمام الحاضرين عن تلقيه رسالة موقعة من طرف شيفريلو تتعلق بإدخال العناصر الصينية للعمل في الجزائر، وقال السيد ديلمار أنه حصل على نفس الرسالة، ليسأل مانغيافاتشي إن كان له رأي في القضية؟ لكن هذا الأخير فضل أن تحال المسألة إلى المجلس لدراستها ومناقشتها، لمعرفة رأيه¹⁴. تداول على منبر المجلس كل المعارضين والمتشددين للمشروع، حيث رأى هؤلاء الأعضاء أن السيد شيفريلو على دراية تامة بالأوضاع العامة لبلدان الشرق الأقصى، لكنه لا يعرف شيء عن الجزائر، وبجلبه الجنس الأصفر، فهذا يعني ربط المستعمرة بتجارة مقنعة، كما يعتقدون أن قدومهم سيؤدي إلى انخفاض مفاجئ في الأجور، وهذا ما سيوجه ضربة قاضية للعمال الأهالي والأوربيين الذين يرفضون هم أيضا هذا المشروع لأن العمال الصينيين يشكلون خطرا عليهم.

وفي النهاية أوصى المجلس بجذب اليد العاملة الأهلية إلى ورشات العمل الخاصة بالمستوطنين، وعبروا عن قدرة العامل المحلي على القيام بالأشغال الكبرى للمستعمرة في المستقبل مثل ما يقوم بها في الوقت الراهن، ويجب كذلك على الفلاحين الفرنسيين إيجاد مساعدين لهم من الأهالي في خدمة الأرض، لعلهم أقل انحرافا من الصينيين¹⁵. لترفع الجلسة على الساعة الخامسة ونصف، وهذا بعد انتهاء المناقشة، وترك الإعلان عن القرار النهائي الذي أسفر عنه هذا الاجتماع لافتتاحية إحدى الجلسات القادمة للدورة¹⁶.

وكان إعلان القرار من نصيب الجلسة العاشرة لهذه الدورة المنعقدة يوم الخميس 18 أفريل 1878، والتي انطلقت على الساعة الثانية مساء برئاسة السيد رافين (Raffin)، وديلمار كاتبا دائما، شهدت حضور 23 عضوا بالإضافة للرئيس، الكاتب، الوالي العام، عقيد الهندسة العسكرية، وتسجيل غياب ستة أعضاء آخرين بمبرر¹⁷.

قرأ السيد تريال (Treille) التقرير الخاصة بالهجرة الصينية، والذي تقرر فيه رفض عرض المندوب شيفريلو القاضي بمنح المهاجرين الصينيين الحرية الكاملة في المجيء إلى الجزائر، باعتبار هذا المشروع احتكارا يتنافى مع الأفكار الفرنسية بشأن حرية الهجرة، ليعتمد المجلس في الأخير نتائج هذا التقرير¹⁸.

4. 2. الجمعية الزراعية لعمالة قسنطينة:



تلقى رئيس الجمعية الزراعية لعمالة قسنطينة مراسلة من الوالي العام للعمالة بتاريخ 25 ماي 1878، تحت رقم: 11678، يطلب منه فيها رأي الجمعية من موضوع هجرة الجالية الصينية إلى الجزائر، وبناء على هذه الرسالة دعا رئيس الجمعية¹⁹ آنذاك السيد شوفالييه (chevalie)²⁰ للجنة الإدارية لتداول بشأن هذا المسألة الهامة على الفور.

لكن تجدر بنا الإشارة قبل التطرق لحيثيات الجلسة إلى أن اللجنة تلقت في وقت سابق اتصالا من السيد شيفريلو مندوب شركة الهجرة، ورحب بمقترحاته. وعلى هذا الأساس أعطى رئيس اللجنة الحرية الكاملة للأعضاء في إعادة النظر في المسألة من جديد هذه المرة، وتعديل قرارهم السابق إن لزم الأمر.

اجتمعت اللجنة الإدارية للجمعية الزراعية بتاريخ 04 جوان 1878، وافتتحت جلستها الخاصة بالتداول حول مشروع شيفريلو على الساعة الواحدة مساء برئاسة السيد جوفر (Joffre) نائب رئيس الجمعية، بحضور الكاتب شابال (Chapelle)، وأمين الخزينة السيد لينين (Leinen)، وخمسة أعضاء هم: جيرو (Giraud)، فرين (Frin)، فينكوينيريل (Finqueneisel)، جامبو (Jambon)، فونتانو (Fontaneau)، وغياب خمسة أعضاء، واحد منهم فقط بمبرر، ليشعر الأعضاء في مناقشة المسألة، حيث أبدى كل عضو رأيه في الموضوع، مقدما الحجج والمبررات لأفكاره وأرائه.

سجل أول تدخل في هذه المداولة باسم السيد فونتانو، والذي يعتقد أنه من غير المناسب استدعاء الصينيين إلى الجزائر، لأن المستعمرة لا تفتقر إلى القوى العاملة، فالأهالي، وبالأخص سكان منطقة القبائل يوفرون يدا عاملة تقوم بالعمل جيدا، وبثمن زهيد، كما أن العامل الأهلي لا يحتاجه المعمرون طوال السنة، بل عند الحاجة فقط، وفي الجزائر تكون اليد العاملة نادرة فقط خلال موسم الحصاد، وفي هذه الفترة فقط يمكن استعمال اليد العاملة الصينية. ليتساءل في الأخير عن دور الصينيين في الجزائر طوال السنة؟ فهي لن تكون مربحة للمستعمرة في نظره، زد على ذلك ستصبح أعدادهم كبيرة جدا. كما أظهر فونتانو تخوفه من الطباع الغير أخلاقية المعروفة لدى الصينيين.

بعد ذلك تدخل السيد جوفر رئيس الجلسة، ورأى أنه من الواجب النظر في هذه المسألة بشكل أعم. لأنه ومن المسلم به عموما، هو أن ثروة الدولة تعتمد بشكل أساسي على عدد عمالها، وزيادة عدد العمال بمستعمرة الجزائر هو بالتأكيد زيادة في ثروتها، وثروة الميتربول، فلم يمانعا من استقبال هذا العنصر بالجزائر.



أما فيما يخص الاعتراضان الأساسيان اللذان تم طرحهما بشدة في النقاش الذي أثاره هذا المشروع في الصحافة الجزائرية هما:

- خشيت بعض الصحف من أن تؤد الهجرة الصينية إلى انخفاض كبير في الأجور، والتي تضر بالطبقة العاملة المحلية.

- التخوف من العادات الغير أخلاقية للعنصر الصيني، والعواقب التي يمكن أن تحدث في الجزائر بسببها.

أجاب جوفر الحاضرين عن الاعتراضان: عن الأول قال أن رفاهية الطبقة العاملة لا تقوم على ارتفاع الأجور، بل على العلاقة بين الدخل اليومي للعامل والمواد الاستهلاكية، ولهذا فإن كان استقدام يد عاملة جديدة يزيد من إنتاج الدولة وخفض سعر المواد الاستهلاكية، فلن تتأثر الطبقة العاملة من انخفاض قيمة الرواتب، أما الاعتراض الثاني فهو مبالغ فيه، لأن الفساد الأخلاقي للصينيين إما نتيجة لمصالح متداعية أو معلومات غير صحيحة.

وفي الأخير طلب السيد جوفر من الحكومة الفرنسية تسريع الهجرة الصينية إلى الجزائر وعدم تأجيلها، لأن الصينيين عمال نشطون ومثابرون، ولا يمكن تصديق الأقاويل التي تقال عنهم.

أما إذا نظرنا إلى موقف أمين الخزينة لينين، فوجدنا أنه لا يعارض مسألة الهجرة الصينية، شرط أن لا تقدم الحكومة الفرنسية أي تعهد أو التزام على الإطلاق اتجاه الشركة، سواء من حيث منحها الأموال أو الإعانات العينية، أو ضمان العمل لهؤلاء بغض النظر عن العمال الزراعيين الذي يعملون بشكل منتظم.

كما تدخل عضو آخر لم يذكر اسمه حول الطبائع الغير أخلاقية للجنس الأصفر، والتي دافع عنها السيد جوفر بقوة كما سبق الذكر، إذا قال هذا العضو أن الصينيين يكسبون الأموال من كل شيء، وخاصة من النساء، ليستوقفه السيد شابال حتى يوضح له هذه النقطة، وقال له بأن السيد شفريلو التزم رسميا بإرسال الشباب العزاب إلى المستعمرة فقط، أو إرسال الرجال دون نسائهم وأولادهم، وطلب أن يسقط الاعتراض الثاني لأن لا جدوى منه.

ويضيف شابال أنه في حال عدم ضمان العمل لهؤلاء المهاجرين، فهذا يعني بطالة حتمية قد تؤدي إلى اضطرابات تتسبب فيها هذه الفئة العاطلة عن العمل، لأن هؤلاء العمال إن أتوا لن يتمكنوا من العودة إلى وطنهم نظرا للمسافة الموجودة بين الصين والجزائر، عكس المهاجرين من فرنسا والدول المجاورة لها.



كما أشار إلى أن أجور اليد العاملة ترتفع فقط في أوقات البذر والحصاد والتي تثقل كاهل المستوطنين والمزارعين، أما في باقي الأيام فيمكن الحصول فوراً على الأهالي الذي يعملون بأجر يقدر بـ 1,50 فرنك لليوم، وهذا ما تثبته التقارير اليومية التي كان يكتبها شبال عندما كان يسدد أجور العمال الأهالي بصفته قابضاً لنقابة العمال، ولهذا يرى أنه يجب على العمال الصينيين أن يخفضوا في أجورهم لمواكبة الأهالي، أو يسقط المشروع.

أما تعليق السيد جيرو على المشروع، فتمحور حول إظهار صفات العمال الصينيين (النشاط، المثابرة، الصدق، الاعتدال)، في ظل رفض هجرتهم نحو الجزائر، واستشهد بكلامه بمقتطفات من إنجازات هؤلاء المهاجرين بأمريكا؛ حيث قال أن كاليفورنيا تدين لهم بتقدمها. حتى المستوطنين الذين قدم لهم شيفريلو مشروعه، عبروا له عن رغبتهم الملحة في رؤية هؤلاء المهاجرين بالمستعمرة من أجل توفير اليد العاملة التي يحتاجونها، خاصة في موسم الحصاد، إضافة إلى ذلك فهم لا يزرعون العديد من المحاصيل المربحة لأنها تحتاج للقوى العاملة المضمونة على حد تعبيرهم.

وهذا يظن السيد جيرو أنه يجب على السلطات الفرنسية عدم رفض هذا العرض، لأن اليد العاملة الصينية هي مصدر ثمين حقاً، دون التزام مسبق من الشركة أو الدولة، مع عدم منحها امتيازات مثل تلك التي منحتها لمهاجرين من أصول أخرى، كالنقل، والإقامة والعودة. زد على ذلك فإن ضمان إيجاد قوى عاملة جديدة سيكون أفضل ضمان لتطوير الأعمال المختلفة، واستغلال الموارد الهائلة بالمستعمرة.

شاهدنا أن المتدخلين الستة في هذه الجلسة لم يتفقوا على موقف واحد، حيث ظهر فونتانو والعضو الذي لم يذكر اسمه في الطرف المعارض، أما الجانب المؤيد فنجد أنه ينقسم إلى ثلاثة أقسام، واحد يرى وجوب التسريع في استقدام الصينيين، ويمثله رئيس الجلسة جوفر وحيدا، والقسم الثاني مع تهجير الجالية الصينية إلى الجزائر شرط أن لا ترتبط الدولة بأي التزام مع شركة شيفريلو، ويمثل هذا كل من لينين وجيرو، أما الأخير فالعرض مقبول في نظره، لكن وجب على العمال الصينيين تخفيض أجورهم.

وفي ظل الآراء المتناقضة حول المشروع الذي قدمه السيد شيفريلو، اعتبرت اللجنة أن ارتفاع الأجور سيساهم بطريقة غير مباشرة في رفاهية العمال، حيث أن تخفيض هذه الأجور يؤدي إلى تخفيض المواد الاستهلاكية، لتقرر اللجنة في الأخير قبول مشروع شيفريلو، شرط أن لا تلتزم الحكومة مع الشركة، بضمان العمل لهؤلاء المهاجرين، أو منحها امتيازات مالية قد



تثقل ميزانية البلديات والملاك الخواص. لترفع الجلسة على الساعة الثالثة ونصف مساء، بعدما حظيت بموافقة الرئيس الجديد للجمعية الزراعية السيد جيروود.²¹

صدر محضر هذه الجلسة، والموقع بتاريخ 30 جوان 1878 بقسنطينة في النشرة الزراعية للجمعية الزراعية لعمالة قسنطينة بتاريخ 01 جويلية 1878، في عددها رقم: 51.²²

4. 3. المجلس العام لعمالة وهران:

من خلال اطلاعنا على تقرير لبيزي (Bézy) مقرر لجنة الأشغال العامة تحت رقم 105، ذكر فيه أن الحاكم العام شانزي بعث بمراسلة للوالي العام لعمالة وهران موقعة بتاريخ 24 أفريل 1878، تضمنت عرض السيد شيفريلو الذي جاب عدة بلدان بالشرق الأقصى تستخدم العمالة الصينية، لكن ظروفها الاقتصادية أحسن من الجزائر، وهو يريد استقدام هذه اليد العاملة إلى المستعمرة، والتي ستعيق الهجرة الأوروبية المهمة بالنسبة للمشروع الاستيطاني الفرنسي بالجزائر.

واحتوت الرسالة على تفاصيل العرض، بحيث تتكون شركة الهجرة التي أسسها من وكالتين سبق ذكرهما، مع تعيين قنصل صيني بالجزائر شرط أن تجلب الشركة العمال الصينيين حسب متطلبات المستوطنين، بامتياز يحمها من المنافسة لمدة خمسة سنوات قابلة للتمديد في حال نجاح التجربة.

لم يرغب الحاكم العام في اتخاذ أي قرار بشأن المشروع، لأن الإدارة الاستعمارية لن تتدخل في مثل هذه المشاريع، وهذا طلب من الوالي العام لعمالة وهران أن يقدم المشروع للمجلس العام، والجمعيات الزراعية، والغرف التجارية بالعمالة، وبعد ذلك ترسل إليه محاضر ومداولات الاجتماعات المنعقدة في هذا الشأن، وعليه حوّل الوالي العام القضية لمجلس العمالة للتداول فيها، وهو بدوره عرضها على عدة لجان، من بينها اللجنة العامة للأشغال العامة.

وعقد المجلس العام لعمالة وهران جلسة يوم 20 سبتمبر 1878 للبت في هذه المسألة، وشهد هذا الاجتماع تواجد بيزي، وفي ختام الجلسة اعتمد المجلس قرار اللجنة العامة للأشغال العامة، التي اعتبرت الهجرة الصينية نحو الجزائر أمراً خطيراً قد يتسبب في أشياء سيئة بالمستعمرة، واقترح على الحكومة الفرنسية تجاهل هذه الفكرة، وأن لا تبالي بها إطلاقاً، مع عدم منحها أي امتياز لهذه الشركة التي يمكن أن يصل حسب وجهة نظرنا إلى حد التجارة بالجنس الأصفر، شبيه بتجارة الرقيق.²³



4. 4. الصحافة الجزائرية:

تابعت الصحف الفرنسية الصادرة بباريس والجزائر مسألة جلب الجالية الصينية إلى الجزائر، وعلمت عليها كثيرا لأزيد من سنة، خاصة مشروع شيفريلو، وارتأينا استعراض موقف بعض الجرائد التي تناول هذا الحدث، من بينهم جريدة الأخبار (Akkbar)، وجريدة المناقشات السياسية والأدبية (journal de Journal des débats politiques et littéraires).

فجريدة الإخبار ظلت صامتة لمدة طويلة، وهذا لا يعني أنها قالت كلمتها الأخيرة، بل منحت نفسها مدة للتفكير في هذه القضية بتأني، لتفصح بعدها عن موقفها الراض لهذه الفكرة، وقالت أن المشروع مخيب للآمال، لأن شركة شيفريلو ستقوم باحتكار التجارة، وفي حالة فشله مشروعها، فإن الحكومة الفرنسية ستجد نفسها مجبرة على التدخل من أجل إعادة هؤلاء المهاجرين إلى وطنهم²⁴.

أما جريدة المناقشات السياسية والأدبية فهي على العكس من سابقتها، وتعتقد أنه يجب على السلطات الفرنسية قبول مشروع السيد شيفريلو، لأن اليد العاملة غير موجودة، ضف إلى ذلك صعوبة العثور على عمال ذو خبرة مقابل راتب قليل، وهذا يمنع رأس المال المتوفرة بالمستعمرة من مواجهة النفقات الأساسية لتطوير ثروة البلاد وزيادتها، وذكرت أن الدولة الفرنسية ارتكبت خطأ فادحا لأنها لم تركز جهودا كبيرة لتجنيد جيش من العمال الصينيين، ورأت أن النجاح يتطلب دائما التضحية من أجل الوصول إليه. فلماذا لا تمنح الفرصة لهذه الشركة من أجل تطبيق مشروعها؟²⁵

إن تخوف فرنسا من فشل سياسيتها الاستيطانية بالجزائر بعد نقص الهجرة الفرنسية والأوروبية نحوها، جعلها مجبرة على البحث عن البديل بين عبيد أمريكا الزنوج الذين تحرروا، وزنوج القارة الأفريقية، ولنفقات نقلهم ومطالبهم المرتفعة تخلت عن الفكرة، فكانت العروض الأفضل قادمة من الصين عن طريق المبعوثين والدبلوماسيين الفرنسيين بهذا البلد لتعمير الجزائر بيد عاملة صينية، بعض هؤلاء بعث بهم في عهد الجمهورية الثانية، وقدموا مقترحاتهم لحكومة الجمهورية الثالثة، على غرار القنصل الفرنسي السابق في مقاطعة هان كيون السيد دبري، والضابط الفرنسي شودلين، والبعض الآخر خلال الفترة الجمهورية الثالثة مثل القنصل الفرنسي في مقاطعة توش وان الصينية (سانيو).

أما مشروع السيد شيفريلو فتكمن أهميته في محتواه المفصل، والذي تضمن عرضا دقيقا عن طرق عمل شركته لاستقطاب عمالة صينية إلى الجزائر حسب الطلب، أين حدد



فيه مهمة وكالتي الشركة، المتواجدين بالصين والجزائر، مع تعيين الشركة قنصلا لها بالمستعمرة تحت إشراف الحكومة الفرنسية للوقوف على سير العملية، وتضمن العرض شرطا يتمثل في منح السلطات الفرنسية امتيازاً يحيي الشركة من منافسة الشركات الأخرى لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد، وهذا يمكن أن نعتبره احتكاراً، أو تجارة مقننة بالجنس الأصفر، شبيهة بتجارة الرقيق.

وبعد تلقي الحاكم العام للجزائر آنذاك شانزي مراسلة بخصوص هذا المشروع بتوقيع صاحبه، تردد في الإجابة على هذا المقترح، ففضل عدم اتخاذ أي موقف ارتجالي، بل رأى أنه من المهم عرضه على الهيئات الفرنسية بالمستعمرة المختصة في هذا الشأن، على غرار المجالس العام والجمعيات الزراعية للتداول في المسألة.

رفض العرض من قبل المجلس العام لعمالة قسنطينة باعتبارها احتكاراً، وهو نفس القرار الذي اتخذته المجلس العام لعمالة وهران، متبنياً بذلك قرار لجنة الأشغال العامة، مع عدم التقيّد بمنح أي امتياز للشركة، وهو نفس الشرط الذي أُلحِت عليه الجمعية الزراعية لعمالة قسنطينة وهي المعنية والمختصة بدراسة هذه القضية، لكن بقبول الهجرة الصينية إلى الجزائر، والأمر نفسه وسط الصحافة، إذ نجد جريدة الإخبار ضد تطبيق المشروع، بينما جريدة المناقشات السياسية والأدبية معه.

وفي الأخير نرى أن باب النقاش والبحث في هذه المسألة يبقى مفتوح، لأن الدراسات حول هذا الموضوع نادرة، وعليه طرحنا بعض التساؤلات المهمة لمعالجة موضوع اليد العاملة الصينية بالجزائر للإجابة عنها في المستقبل: هل استوطن الصينيون بالجزائر بأعداد كبيرة؟ وهل كونوا فرقاً ومجموعات متجانسة مع بعضهم؟ وهل كانت لهم حياتهم الخاصة بالمستعمرة؟ وهل عُمِلوا مثل باقي الجاليات الأجنبية بالجزائر؟

هوامش:

¹ - عدة، بن داهة: الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830، 1962، ج2،

وزارة المجاهدين، الجزائر، ص34

² - العربي، بلعزوز: الهجرات الأوروبية إلى الجزائر (تطورها وتأثيراتها) من بداية الاحتلال إلى غاية الثورة التحريرية، نور للنشر، 2017، ص130.

³ - Saint, Amant : l'Algérie et les nègres libres des États-Unis, Imprimerie et lithographie Bouyer, Alger, 2 édition, 1866, p25, 26.



⁴ -A, Bordier, la colonisation scientifique et les colonies françaises, C, Reinwald libraire-éditeur, Paris, 1884, p43.

⁵ - Saint, Amant, op-cit, p III, VI.

⁶ - العربي، بلعزوز: المرجع السابق، ص 130.

⁷ - مقاطعة تاريخية تقع في الجنوب الشرقي لفيتنام (الهند الصينية سابقا).

⁸ -A. N. O. M : GGA, L1, Emigration : Emigration chinois.1878

⁹ -Journal des débats politiques et littéraires : Editions Paris, Lundi 12 Août 1878, p01.

¹⁰ -A. N. O. M : GGA, L1, Emigration: Emigration chinois.1878

¹¹ -A. N. O. M : GGA, L1, Emigration; Emigration chinois, conseil général du département d'Oran, séance de 20 avril 1878.

¹² - Journal des débats politiques et littéraires, op-cit, p01.

¹³ - Province ["puis" Département] de Constantine, Conseil général : Procès-verbaux ["ou" Rapports].... 1878-04, p40.

¹⁴ - Ibid, pp59, 60.

¹⁵ - Ibid, pp190, 191.

¹⁶ - Ibid, p61.

¹⁷ - Ibid, p182.

¹⁸ - Ibid, p191.

¹⁹ -A. N. O. M : GGA, L1, Emigration, Emigration chinois, bulletin agricole de la société d'agriculture de la province de Constantine (01 juillet 1878, n : 51), société d'agriculture de Constantine, comité d'administration, procès-verbal, 04 juin 1878, p421.

²⁰ - Ibid, p423.

²¹ - Ibid, p-p421- 423.

²² - Ibid, p421.

²³ - A. N. O. M : GGA, L1, Emigration, Emigration chinois, conseil général du département d'Oran, op- cit.

²⁴ -A. N. O. M : GGA, L1, Emigration, Emigration chinois, A propos des chinois.

²⁵ -Journal des débats politiques et littéraires, op- cit, pp1, 2.